

مكانة الدعم الحكومي في الإستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2023.

Importance of government support in the Economic Recovery Policy Development Strategy 2000-2023.

عبد اللطيف عمر بوضياف

مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي بإيليزي (الجزائر).

boudiaf.abdellatif@cuillizi.dz

تاريخ النشر: 2024/12/15

تاريخ القبول: 2024/11/26

تاريخ الاستلام: 2024/08/25

ملخص:

في هذه الدراسة توصلنا إلى نتيجة أن الاستراتيجية التنموية لكل برنامج من سياسة الانعاش الاقتصادي أقيمت على محور الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، من خلال زيادة قيمة نفقات التحويلات الاجتماعية بكل أشكالها، مروراً بسياسة الدمج الاجتماعي في جانب التشغيل والتوظيف في كل القطاعات، وليس انتهاءً بسياسة رفع الأجور، الأمر الذي أدى إلى ضغوط كبيرة على الميزانية العامة، كما توصلنا إلى أن هاته الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق نمو إقتصادي من خلال الرفع من الحماية الاجتماعية والدعم الحكومي لها، التي تؤدي في الخير إلى عملية جر خلفي للقطاعات المنتجة عن طريق آلية المعجل للاستثمار والمضاعف الكينزي باعتبارها سياسة كينزية تعتمد سياسة مالية تحضيرة، كانت لها آثار دون المستوى المتوقع منها في تحقيق النمو الاقتصادي بسبب جمود الجهاز الانتاجي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، الدعم الحكومي، الدعم الضمني، الدعم الصريح.

Abstract:

In this study, we have concluded that the development strategy of each economic recovery policy has maintained the focus of social protection and the fight against poverty by increasing the value of social remittance expenditures in all its forms, through the policy of social integration in employment and employment in all sectors and not the policy of raising wages, which has led to significant pressures on the public budget economic growth through increased social protection and government support, Leading to a process of back-tracking of productive sectors

¹ المؤلف المرسل: عمر عبد اللطيف بوضياف، البريد: boudiaf.abdellatif@cuillizi.dz

through the Keynesian Investment and Multiplier Accelerator Mechanism as a Keynesian Policy Adopting a Preparatory Fiscal Policy economic growth ", which had sub-expected effects on economic growth owing to the stalemate in Algeria's productive system

Keywords: social protection, government support, implicit support, explicit support

مقدمة:

شكلت سياسة الدعم الحكومي سواء الموجه للرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر أو الموجه للقطاعات الاقتصادية ولعقود من الزمن معالم السياسة الاقتصادية في أغلب دول العالم، فهو سياسة جوهرية تنتهجها العديد من الدول في العالم على اختلاف طرق وكفاءة توجيهه والمستفيدين منه، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية من خلال آلية المضاعف الكينزي والمعدل للاستثمار الذي يحققه الدعم الحكومي، ناهيك عن الحماية الاجتماعية للفئات ضعيفة الدخل، مثل مساعدة الطبقات متدنية الدخل والفئات تحت خط الفقر، كما أن الدعم الحكومي يعد أحد آليات إعادة توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد، ناهيك عن دوره في المحافظة على استقرار الأسعار خاصة المواد الأساسية منها، ورفع الطلب الكلي الفعال ما يلعب دورا كبيرا في تنفيذ السياسة المالية التعويضية القائمة على مبدأ تعويض نقص الطلب من الدولة، والدعم الحكومي أحد بنودها.

الاشكالية: من خلال ما سبق فإن إشكالية بحثنا تقوم على النحو الآتي

ما هي مكانة الدعم الحكومي في الاستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2023 في الجزائر؟

المنهج المتبع: قمنا باتباع المنهج الوصفي، عند التطرق للإطار النظري للدعم الحكومي، كما اتبعنا طريقة التحليل والترتيب في الجانب التطبيقي للدراسة.

حدود الدراسة: حدود الدراسة تكون على النحو الآتي:

الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2023م، وهي الفترة التي شهدت تطبيق مخططات الانعاش الاقتصادي، والتي تقوم على إستراتيجية مكافحة الفقر من خلال رفع قيمة العم الحكومي والحماية الاجتماعية.

الحدود المكانية: نقوم بالاسقاط للجانب النظري على حالة الجزائر لفترة الدراسة.

أقسام الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين هما على النحو الآتي:

المحور الأول: التأصيل النظري للدعم الحكومي.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي – بالاسقاط على حالة الجزائر.

المحور الثالث: معوقات إصلاح نظام الدعم الحكومي في الجزائر:

المحور الأول: التأصيل النظري للدعم الحكومي.

نتطرق في هذا المحور على الجانب النظري للدعم الحكومي، إلا أننا هنا نفرق في تعريف الدعم الحكومي ما بين مؤسسات العملة المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغير ذلك من مؤسسات التي تدفع إلى الليبرالية، وبين تعريف الدعم الحكومي لدى الحكومة ذات البعد الاجتماعي ولو جزئياً، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعريف الدعم الحكومي:

1. تعريف مؤسسات العملة المالية: نورد عدداً من هاته التعاريف على النحو الآتي:

التعريف الأول: تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف FMI الدعم الحكومي على أنه «مدفوعات جارية بدون مقابل تدفعها الحكومة إلى المشروعات على أساس مستوى أنشطتها الانتاجية، أو على أساس كميات أو قيم السلع والخدمات التي تقوم تلك المشروعات بإنتاجها أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها» (قدار، 2020).

التعريف الثاني: تعريف البنك الدولي يعرف الدعم الحكومي على أنه "أي مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي" (البشير، 2019).

التعريف الثالث: تعريف منظمة الأمم المتحدة: تعرف UN الدعم الحكومي على أنه

حتى على مستوى الأفراد ذوي التوجه الليبرالي في الغرب الرأسمالي فإن الدعم الحكومي هو ذلك الدعم المالي أو العيني التي توجهه الحكومة لدعم الشركات والمشروعات التي تعاني من ضائقة مالية أو تلك التي تنشط في قطاعات إستراتيجية، عندما يكون الدعم بطريقة مباشرة، أو تقوم بتوجيه دعم غير مباشر للشركات أيضاً، من خلال توجيه الدعم النقدي أو العيني للأفراد أو المشاريع والتي بدورها تتوجه لشراء السلع والخدمات من المشاريع والشركات المستهدفة من الدعم النهائي، من هاته التعاريف للأشخاص إلى جانب المؤسسات سابقة الذكر نذكر التعريف التالي:

التعريف الرابع: التعريف عرف ريتشارد ستون الخبير الاقتصادي البريطاني الدعم الحكومي على أنه "عبء مالي تتكفل به الحكومة لتمكين الأفراد والمنشآت من شراء السلع والخدمات بأسعار أقل من تلك التي تباع بها في السوق الحرة".

2. **تعريف الدعم الحكومي لدى الدول ذات التوجه الاجتماعي كليا أو جزئيا:** تأتي الآن إلى تعريف الدعم الحكومي لدى الدول ذات التوجه الاجتماعي مهما كانت درجة الحماية الاجتماعية والدعم الحكومي، من هاته التعاريف نذكر:

التعريف الأول: يمكن تعريف الدعم الحكومي على أنه "مجموع النفقات النقدية أو العينية التي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية والسياسية، وتقدمها الدولة للمواطنين أو المنتجين من أجل الارتفاع بالمستوى المعيشي لهم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية" (حسن، 2023).

التعريف الثاني: يمكن تعريف الدعم الحكومي على أنه "التدابير التي تبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر" (وهيبة، 2017).

التعريف الثالث: يعرف الدعم الحكومي على أنه "مساهمة مالية تقدمها الحكومة أوي أي هيئة عامة، يتحقق عن طريقها منفعة لمن يحصل عليها، وتأخذ تلك المساهمة أشكال عدة منها شكل تحويل فعلي أو شكل تحويل محتمل للأموال، كما في حالة تقديم ضمان القروض، أو شكل تنازل عن جزء من أي أموال الحكومة كما في الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو الشكل المعتاد للدعم وهو دعم الأسعار والدخول" (فطوم، 2023).

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي – بالاسقاط على حالة الجزائر.

يهدف الدعم الحكومي في المقام الثاني بعد الحماية الاجتماعية ومساعدة الفئات ذات الدخل المحدود، والتي تستلزم تحمل تكاليف إعانتها من طرف الدولة، وتحميلها لنفقات الموازنة العامة، يهدف إلى إستهداف تحقيق آثار اقتصادية، من خلال التأثير في عدة متغيرات تكون محصلتها أو تكون كقناة لنقل التأثير إلى الهدف النهائي وهو تحقيق نمو إقتصادي في الناتج الداخلي الخام، من هاته الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي نذكر الآتي (وآخرون، 2022):

أثر الدعم على الانتاج: يشكل دعم الانتاج في جميع القطاعات المختلفة سواء التي تنتج سلع ملموسة أو تلك التي تنتج الخدمات، رافعة أساسية وآلية جر أمامي للقطاعات التي تستفيد منه، سواء كانت الاستفادة مادية مثل الدعم المالي بكل أنواعه أو عيني، أو دعم ناتج عن تسهيلات قانونية أو إعفاءات

جمركية وغير ذلك من أنماط الدعم الحكومي المتعدد الأوجه الموجه خصيصا للمشاريع الاقتصادية، سواء تلك التي تهدف تنشيط في قطاعات استراتيجية لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها مثل الكهرباء والمياه وغيرها، أو بهدف رفع كفاءتها وبحجة دعم المنافسة للمنتوج الوطني أمام المنافسة الأجنبية، بحيث يكون الدعم الحكومي في هاته الحالة أمام تحدي تحقيق الأمن الاقتصادي بدعم المنتج المحلي وما له من آثار إقتصادية وأمنية وغير ذلك.

يسمى هذا الدعم بالدعم الضمني، يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم مالي للشركات والمجمعات الانتاجية مهما كان موضوع النشاط، وهو دعم يظهر ضمن موازنة الدولة في النفقات النهائية، نشير هنا إلى أن الدعم الضمني له هدفين:

1. دعم الشركات الوطنية أيا كان موضوع النشاط، بهدف اكتساب ميزة تنافسية لدعم المنتج الوطني خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع الطاقة والكهرباء، ودعم السكن وغير ذلك.
 2. دعم الفئات ضعيفة الدخل في المجتمع، من خلال توفير المواد الأساسية خاصة المواد الطاقوية والكهرباء والسكن، التي تعطي للمواطن القدرة على سد الحاجات الأساسية من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر قاطرة تحريك لهاته القطاعات بأسعار منخفضة، وهي سلع غير تبادلية لا يمكن تهريبها أو تصديرها، وبالتالي ضمان بقاء نفقات الدعم داخل الاقتصاد الوطني.
- بلغ حجم الدعم الضمني لهاته القطاعات للفترة 2012 – 2015 في الجزائر مستويات قياسية، يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : حجم الدعم الموجه لدعم الانتاج وحماية الصناعات الوطنية للفترة 2012 – 2015.

2015	2014	2013	2012	
//	954.0	1080.0	942.60	إعانات الضريبة
//	56.30	66.90	65.80	الإعانات الخاصة بالعمليات العقارية
//	10.0	//	//	تدخلات الخزينة العمومية
0.1300	1386.0	2020.45	1923.0	دعم أسعار الطاقة
//	315.0	684.20	622.0	دعم انتاج الكهرباء
//	441.0	578.05	525.50	دعم الغاز الطبيعي للاستهلاك
//	630.0	818.20	775.50	دعم الوقود
1300.0	2560.80	3228.30	2931.40	المجموع

مليكاوي حجيبة وآخرون، واقع الدعم الحكومي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: اصلاح نظام الدعم في الجزائر بالإشارة لتجارب دولية ناجحة-دراسة تحليلية استشرافية، يوم 2023/12/14، ص 10.

نشير هنا إلى أن الدعم الحكومي خاصة في مجال الاعفاءات الضريبية، كانت له آثار مباشرة نذكرها على النحو الآتي:

أثر الدعم على الكفاءة الانتاجية للشركات الوطنية: إذ أن المنتج الوطني يعاني من المنافسة الحادة، خاصة وأن الشركات الوطنية تواجه انفتاحا تجاريا فرضته المرحلة الراهنة أمام المنتجات الأجنبية خاصة الصينية والأوروبية، كما أن الشركات الوطنية التي لم يطلها برنامج التصحيح وإعادة الهيكلة لا تزال تعاني من مخلفات المرحلة السابقة للنظام الاقتصادي قبل 1990م، ناهيك عن ضعف قدرتها على الإنتاج بالمواصفات العالمية ما يفقد المنتج الوطنية التنافسية أمام المنتج الأجنبي ويتيح عنه عدم الكفاءة في التبذير وسوء التسيير، والعديد من الممارسات غير العقلانية للسلع المدعمة التي تنتجها هاته الشركات الوطنية (وآخرون م..، 2023).

أثر الدعم على المنافسة: الدعم المقدم من الدولة يعزز المنافسة للمنتج الوطني في السوق الوطنية والدولية عن طريق تصحيح وضع الإنتاج من خلال الدعم المباشرة وغير المباشرة، ناهيك عن أن الدعم يدعم تحسين المستوى الاجتماعي بطريقة مباشرة وغير مباشرة للأفراد لزيادة الطلب على المنتجات الوطنية خاصة في ظل سياسة منع الاستيراد لحماية الامنتوج الوطني وتشجيع التصدير للخارج خارج قطاع المحروقات، ناهيك عن دعم إنتاج الشركة الوطنية المدعمة يؤدي إلى تغيير طريقة انتاجها وبالتالي تنافسيتها أمام الأجنبي وهذا بواسطة دعم مباشر كمنح دعم مالي أو غير مباشرة من خلال تخفيض الضرائب وتوفير المادة الأولية بأسعار تنافسية من خلال تخفيض وإلغاء الضرائب والرسوم عليها من المصدر، دون أن ننسى القروض الميسرة المضمونة من الخزينة العمومية عند عدم نجاعة المشروع والتي تكون الضمانات المالية الحكومية والاعفاءات الضريبية أحد أهم ركائز الدعم الحكومي.

من جهة أخرى فإن **دعم التنمية الاقتصادية** في مخططات سياسة الانعاش الاقتصادي في برنامج 2004 - 2005 على سبيل المثال لا الحصر، ركز البرنامج على خمس ركائز: **دعم التنمية الريفية في قطاع الفلاحة** التي حُصص لها 300 مليار دج، والصناعة التي حُصص لها 13.5 مليار دج، لتحسين **القدرة التنافسية للشركات الصناعية** خاصة المملوكة للقطاع العام كدعم من الدولة لحماية الصناعات والمنتوج المحلي وتطوير حقوق الملكية الصناعية في الجزائر، وتشجيع الاستثمار الذي حُصص له ما يقارب 4.5 مليار دج كما تم تخصيص 3.2 مليار دج لمصايد الأسماك لخلق 42 منطقة توسع سياحي؛ والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تم تخصيص 4 مليار دج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها أساس

القيمة المضافة وخلق فرص العمل لدى فئة الشباب، وتكون قروضها مضمونة من الخزينة العمومية في حال اخفاق المشروع، وعليه فهي دعم ضمني أيضا للفئات ضعيفة الدخل تهدف لخلق مناصب شغل للشباب. وتجدد الإشارة إلى أن إجمالي الدعم الضمني قد ارتفع بنسبة 10.12% من 293.1 مليار دج في عام 2012 إلى 328.3 مليار دج في عام 2013، لكنه ظل مرتفعاً رغم هذا الانخفاض، حيث انخفض بنسبة 49.23% في عام 2015 و 20.67% في عام 2014 على التوالي. استحوذ دعم الطاقة على 61.38% في المتوسط من إجمالي الدعم الضمني خلال الفترة 2012 - 2014 وكان أكبر مساهم في ارتفاع تكاليف الدعم الضمني، حيث ارتفع من 1923 مليار دج في 2012 إلى 208.45 مليار دج في 2013، بينما تتفاوت أنواع الدعم من حيث حصتها من إجمالي الدخل الضمني (وآخرون م.، 2023).

زيادة الحماية الاجتماعية: تتميز الجزائر بكونها دولة رعاية اجتماعية بموجب بيان تأسيسها في 01 نوفمبر 1954م، أي أن الدعم الحكومي للطبقات الاجتماعية ضعيفة الدخل وبغض النظر عن الآثار الاقتصادية له من خلال نظرية المضاعف الكينزي، فإن الدعم الحكومي له خلفية تاريخية إلى غاية اليوم، وإذا ما دققنا في المحاور الكبرى لبرامج المخططات التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي منذ سنة 2001م، فقد كانت كل المخططات تحتوي على محور الحماية الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر عن طريق رفع قيمة الدعم الحكومي للرعاية الاجتماعية.

جدول 02: توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

النسبة %	المبالغ (مليار دج)	القطاعات
45.50	1908.50	محور الرعاية الاجتماعية وتحسين معيشة السكان
40.50	1703.10	تحديث وتطوير المنشآت القاعدية
8.0	337.20	دعم التنمية الاقتصادية
4.80	203.90	تحديث وتطوير قطاع الخدمة العمومية
1.10	50.00	محور تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال
100%	4202.70	مجموع البرنامج الخماسي (2005 – 2009)
برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010 – 2014		
النسبة %	حجم الاعتمادات مليار دج	القطاع
49.5	10.1220	محور التنمية البشرية (قطاع التربية، التعليم العالي، التكوين المهني)
31.5	6.4480	محور تطوير البنية التحتية
8.1	1.666	محور تطوير الخدمة العمومية
7.6	1.566	محور التنمية الاقتصادية
1.7	360	محور الحد من البطالة
1.6	250	محور البحث العلمي
100	20.412	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009، ص 06.

بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010

من جهة أخرى فإن برنامج التحول الاقتصادي آفاق 2030، في شطره الأول الممتد من 2015

– 2019م، حتى وإن كانت له إهتمامات أكثر من حيث المحاور في استراتيجيته التنموية، يبقى على

الدعم والرعاية الاجتماعية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مضمون برنامج التحول الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019

النسبة (%)	المجموع (مليار دج)	2016	2015	القطاعات
0.20	9.90	4.80	5.10	قطاع الصناعة
6.80	407.60	198.20	209.40	قطاع الفلاحة والري
0.80	47.50	14.90	32.60	محور دعم الخدمات المنتجة
38.40	2295.50	441.30	1854.20	المنشآت القاعدية الأساسية الاقتصادية والإدارية
5.10	306.40	78.60	227.80	قطاع التربية والتكوين المهني
3.10	184.0	32.70	151.30	محور المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
4.30	258.70	24.40	234.30	محور دعم الحصول على سكن
29.50	1760.0	8600	900.00	محور مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
11.80	703.60	239.0	464.60	عمليات برأس المال
100	5973.80	1894.200	4079.600	المجموع

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص52.

تقوم إستراتيجية الانعاش الاقتصادي على الحماية الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر ودعم الرعاية الاجتماعية، وهذا ما توضحه محاور المخططات التنموية الخماسية المتعاقبة، والتي تمحورت كلها حول الدعم والعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتحسين الخدمة العمومية ودعم السكن وظروف المعيشة للسكان، ناهيك عن دعم المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية في دعم المؤسسات الوطنية، لتبقى محور العاية الاجتماعية والدعم الصريح أهم محاور هاته السياسة، وهي (صالح، 2014):

- **محور الرعاية الاجتماعية وتحسين معيشة السكان:** وهو أهم محاور مخططات سياسة الانعاش الاقتصادي منذ سنة 2000م إلى غاية مخططات آفاق 2025، إذ بلغت قيمة محور الرعاية الاجتماعية ب 1908.5 مليار دج للمخطط 2004 – 2005، أي ما نسبته 45.41%، وهو عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال استراتيجية مكافحة الفقر عن طريق التحويلات الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى فإن محور الحد من البطالة كدعم مباشرة من الدولة في مخطط 2010 – 2014 وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على أداء عنصر العمل ظهرت جليا وسريعة، ومن ثم انعكاسها على حركية النشاط الاقتصادي من خلال - آلية المضاعف الكينزي المعجل للاستثمار كأهم إستراتيجية لسياسة الانعاش الاقتصادية.

- **تطوير البنية التحتية:** تشكل البنية التحتية من طرق سياسة ومطارات وسدود وغير ذلك في مجال البناء والأشغال العمومية أحد أهم محاور مخططات سياسة الانعاش، وجعلها قطارة النمو الاقتصادي، من خلال دعم الدولة للقطاع كمرحلة أولى، تليها مرحلة نمو اقتصادي ذاتي مدفوعة ذاتيا من القوى الاقتصادية، على اعتبار أهمية البنية التحتية، وهنا فقد شكل محور قطاع السكن وتحسين معيشة السكان البرامج الرئيسية في كل مخطط بستب لا تقل عن 45% في كل مخطط، وهو ما تبرزه الجداول أعلاه.

من جهة أخرى فإذا ما أردنا توضيح مجموع الدعم والرعاية الاجتماعية بعيدا عن نفقات برامج الانعاش الاقتصادي، التي تعتبر قاطرة للنمو الاقتصادي من خلال الضمايف الكينزي والمعجل للاستثمار، أي أنها وإن كانت دعما حكوميا من نفقات الموازنة العامة وغير مستدرة من الدولة وتدخل بطريقة غير مباشرة في الحماية الاجتماعية، إلا أننا نريد توضيح حجم الرعاية الاجتماعية المباشرة اليت تستفيد منها الطبقات ضعيفة الدخل، التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 04: قيمة التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة 2010 - 2020 (الوحدة: مليون دج)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الدعم والتحويلات الاجتماعية	1207855.0	1239260.0	2065074.0	1574361.0	1609123.0	1830314.0
نسبة الدعم إلى الميزانية	26.60	34.80	24.10	22.90	21.00	20.90
نسبة الدعم من PIB	10.30	14.30	11.60	9.50	9.30	11.00
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	
قيمة الدعم والتحويلات الاجتماعية	1797578.0	1820767.0	1760018.0	1624923.0	1841570.0	
نسبة الدعم إلى الميزانية	23.00	21.3 00	20.40	23.70	23.10	
نسبة الدعم من PIB	8.40	8.80	8.40	8.30	9.80	

المصادر: تقديم قوانين المالية للسنوات المعنية، متاحة على الرابط <http://www.dgppmf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances>، محملة بتاريخ 2024/06/12.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم التحويلات الاجتماعية تجاوز الدعم 20٪ من نفقات الموازنة العامة خلال بين عامي 2010 و 2020، استمر الدعم في الزيادة رغم انخفاض أسعار النفط وإيراداته في السوق الدولية منذ عام 2014، ورغم انخفاض أسعار النفط بنسبة 47٪ في عام 2015، و 21.3٪ من نفقات الموازنة في عام 2019 و 23٪ في عام 2020، البالغة 179.75 مليون دينار جزائري. وتتواصل ديناميكية انخفاض وقود الغاز بفقدان 35.4٪، أي ما يعادل انخفاضاً من 96.25 دولاراً إلى 50.79 دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما يعادل 6.49 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي.

أثر الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة:

شكل الدعم الحكومي من خلال سياسة الرعاية الاجتماعية أحد أكبر محاور النفقات العامة في الموازنة العامة السنوية للدولة منذ الاستقلال، كما أنه شكل ضغطاً على الخزينة خاصة في فترات تراجع اسعار النفط، وهو ما انعكس بشكل جلي في اللجوء للاستدانة سنة 1989 مع المؤسسات المالية الدولية، ثم اللجوء إلى طبع النقود من فراغ في سياسة التمويل غير التقليدي لسنة 2017، بهدف توفير الإيرادات للموازنة العامة السنوية بالدرجة الأولى، دون أن ننسى الهدف من حساب التخصيص صندوق ضبط الإيرادات الهادف لتمويل الموازنة عند انخفاض الإيرادات، والتي تشكل الدعم الاجتماعي الضغوط الأولى عليها، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : حجم الدعم الحكومي في مجال الحماية الاجتماعية بالنسبة لحجم الموازنة وحجم PIB في الجزائر للفترة 2010 – 2020. الوحدة: مليون دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
دعم السكن	324,517	754,145	461,709	250,631	255,192
دعم العائلات	318,630	492,365	423,243	405,579	422,140
دعم المتقاعدين	144,030	139,519	249,950	257,936	252,097
دعم الصحة	199,275	367,823	364,852	263,708	320,478
دعم المجاهدين	124,050	125,695	156,925	171,938	180,557
دعم الفئات ضعيفة ومعذومة الدخل	128,758	185,527	211,821	224,569	178,659
المجموع	1,239,260	2,065,074	1,868,500	1,574,361	1,609,123
نسبة الدعم من الميزانية	% 26.6	% 34.8	% 24.1	% 22.9	% 21
نسبة الدعم من pib	% 10.3	% 14.3	% 11.6	% 9.5	% 9.3
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
دعم السكن	471,294	304,930	396,069	414,339	384,333
دعم العائلات	444,480	413,482	427,593	483,558	453,359
دعم المتقاعدين	243,513	236,789	256,205	131,747	288,379
دعم الصحة	321,343	330,186	330,212	379,483	354,678
دعم المجاهدين	197,719	197,859	200,446	196,504	198,395
دعم الفئات ضعيفة ومعذومة الدخل	163,221	147,525	153,292	191,219	168,372
المجموع	1,841,570	1,630,771	1,763,817	1,796,850	1,847,516
نسبة الدعم من الميزانية	% 23.07	% 21	% 20.4	% 22.32	% 23.6
نسبة الدعم من pib	% 9.83	% 8.4	% 8.7	% 8.8	% 9.8

المصدر: بوالكور نور الدين وآخرون، مداخلة بعنوان " سياسة الدعم الحكومي بين اطاره النظري واتجاهات إصلاحاته في الجزائر"، الملتقى الوطني الموسوم بـ "اصلاح نظام الدعم في الجزائر بالإشارة لتجارب دولية ناجحة - دراسة تحليلية استشرافية-"، المقام بجامعة المدية، يوم 14 ديسمبر 2022، ص 09.

نشير هنا أنه ومن خلال الجدول أعلاه فإن الدعم الحكومي تستهدف به الدولة محورين أساسيين هما أحد أهم محاور دولة الرعاية الاجتماعية، وهما على النحو الآتي:

تأثير الدعم الحكومي على رفع حجم الطلب الكلي والاستهلاك: الدعم الحكومي له تأثير مباشر على المستهلك خاصة الفئات ضعيفة الدخل من جهة، وعلى الطلب الكلي من جهة أخرى، غلا أن هذا الدعم يتوقف بشكل كبير على المرونة السعرية لطلب السلعة المستهدفة من تحفيز الطلب عليها، بحيث تتوقف كمية الطلب عليها خاصة السلع الضرورية على حجم المرونة السعرية للسلعة المدعمة والمنتجة محليا (وآخرون، 2023).

أثر الدعم على إعادة توزيع الدخل: سياسة الدعم الحكومي في الجزائر تعد من أهم أدوات السياسة المالية التعويضية وكذا التحريضية، على اعتبارها أداة مهمة تستخدم في إعادة توزيع الدخل للفئات باختلاف مستوياتها في الاقتصاد الوطني، خاصة بين افراد المجتمع من الفئات المتوسطة الى الفئات الفقيرة أو ضعيفة الدخل، بهدف تقليص فروقات الدخل ومستوى المعيشة بين طبقات المجتمع وتقليل الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال فرض ضرائب التصاعدية والضرائب الجزافية خاصة على أصحاب الدخل المرتفع والشركات وإعادة توزيعها من خلال بنود الموازنة العامة السنوية على شكل اعانات او منح لجميع الفئات في المجتمع، ناهيك عن التنازل كإعفاءات عن الإيرادات العامة الضريبية على أصحاب الدخل المنخفض بهدف دعمها بطريقة غير مباشرة (محمد، 2020).

المحور الثالث: معوقات إصلاح نظام الدعم الحكومي في الجزائر:

سياسة الحماية الاجتماعية بعيدا عن الحلول الحقيقية للتشغيل والتنمية الاقتصادية، تشكل أحد معوقات الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، ولأننا دولة رعاة وحماية اجتماعية بخلفية تاريخية، فإن إصلاح الدعم الحكومي والحماية الاجتماعية يشكل تحديا كبيرا للدولة، فسياسة الدعم على اختلاف أوجهه ووجهته والقطاعات المستفيدة منه في الجزائر واجه عدة تحديات في إصلاحه تعتبر أساسية للوقوف على مدى كفاءة واستدامة هذه السياسات في إصلاح الاقتصاد بعيدا عن الانتكالية على موارد قطاع المحروقات، وعليه فإننا هنا نورد أهم تحديات ومعوقات غصلاح سياسة الدعم الحكومي والتي تظهر على النحو الآتي:

الفساد وضعف الإدارة: يشكل الدعم الحكومي الواسع النطاق أحد أوجه سلوك الربع الذي يميز الدولة الريعية القائمة على استثمار الموارد الطبيعية لتمويل اعامالية العامة والتوازنات الاقتصادية، ما يخلق مناخ فساد يقضي على كل مبادرة من شأنها تحقيق إقلاع إقتصادي خارج قطاع الموارد الطبيعية، وهنا فإن التحدي الأكبر هو محاربة الفساد وضعف الادارة العامة، التي تكون بنود الدعم في الميزانية السنوية أحد أبواب ممارستها للفساد من خلال توجيه الدعم لفئات محدودة أو غير مستحقة، ما يحيل بتحقيق الأهداف النهائية للمخططات التنموية وسياسات الحكومة الاقتصادية.

جهات الاقتصادية غير المستدامة: قد تواجه الجزائر صعوبة في تحقيق التوازن بين توجيهات الدعم الحكومي والتحولات الاقتصادية العالمية. تغيرات أسعار النفط (كون الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط) والتقلبات في السوق العالمية يمكن أن تؤثر سلباً على استدامة سياسات الدعم. ❖ **عدم الكفاءة والتوجيه الفعال للدعم:** يشكل توجيه الدعم الحكومي خاصة الضمني تحديا لدى

القائمين على تنفيذه، فهو موجه بصفة عامة ولكل القطاعات مثل الاعانات المالية والقروض الميسرة والاعفاءات الضريبية وغير ذلك، وهنا فإنه من أهم معوقات الاصلاحات هو تحدي القدرة على توجيه العم للقطاعات الأساسية القادرة على قيادة قاطرة النمو الاقتصادي، والحيلولة دون استفادة القطاعات ذات الانشطة الطفيلية غير المنتجة للقيمة المضافة منه، وتوجيهه بكفاءة وفعالية أكبر.

التوازن بين الفوائد القصيرة والطويلة الأجل: من أهم الاشكاليات الاقتصادية في الجزائر هو تراجعها واخلالها بالاستراتيجية التنموية التي تقوم عليها المخططات التنموية، الهادفة إلى تحقيق نمو مستدام يستند إلى تلبية الحاجات الأساسية طويلة الأجل لصالح الفئات ضعيفة الدخل، إلا أن ضغوط تلبية الحاجات الضرورية والضغط الاجتماعي الهادف إلى زيادة قيمة الدعم الموجه للرعاية الاجتماعية يحول دون تحقيق توازن بين الأمرين.

الاعتماد الكبير على القطاع النفطي: تعتمد الجزائر على الجباية غير العادية المتأتية من المحروقات، وهي بذلك تضفي عليه طابع الدولة الريعية التي تقوم بجباية عوائد الموارد الطبيعية وإعادة توزيعها من خلال المخططات التنموية والموازنة العامة السنوية، والتي يشكل الدعم أحد أوجه إعادة توزيع هذا الدخل، وهنا وجب إصلاح المالية العامة من خلال إصلاح آليات التحصيل للجباية العادية، ومواصلة الضغط على القطاع غير الرسمي لدخوله في ورة الحياة الاقتصادية، مع مراعاة الضغط الضريبي الذي كان سببا في تهرب ضريبي كبير لدى اشركات خاصة في القطاع الخاص.

ضغوط الميزانية: يشكل الدعم الموجه للرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية ضغطا على الميزانية، خاصة عندما تشهد جباية النفط تراجعا كبيرا تصاحبها ركود في الدورة الاقتصادية ما يقلل من الجباية العادية وحاصل الغرامات، وبالتالي إيرادات عامة غير كافية لتغطية النفقات العامة، وهنا وجب إصلاح آليات توجيه ومنح الدعم بحيث تكون موجهة فقط لمستحقيها من الفئات ضعيفة الدخل في المجتمع، هاته الاصلاحات يجب أن تراعي دولة الرعاية الاجتماعية التي أسسها بيان أول نوفمبر 1954م، بحيث لا يجب استهداف الدعم الحكومي في حد ذاته كإجراء ليبرالي يهدف لتخلي الدولة عنه، وإنما إصلاح آليات منحه وطرق الاستفادة منه فقط.

خاتمة:

شكل الدعم الحكومي المحور الأساسي في الاستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي في كل مخططاتها التنموية منذ سنة 2000م و آفاق سنة 2030، وعلى الرغم من الاختلافات في المحاور الأساسية لكل برنامج على حدى، فقد شكلت الحماية الاجتماعية في جانب تسحين معيشة السكان،

أو على مستوى الدعم الاقتصادي من خلال مختلف التحفيزات والدعم المالي وتسهيلات القروض ناهيك عن المرافقة للمشاريع، وغير ذلك من أشكال الدعم المباشرة وغير المباشر، كل هذا شكل محور البرامج التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي المتعاقبة على إختلافاتها التي تبقي سياسة الدعم والحماية الاجتماعية الأولية الأولى، وخلال دراستنا للآثار الاقتصادية للدعم الحكيم لهاته الفترة 2000 – 2023، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. على الرغم من أن سياسة الانعاش الاقتصادي هي سياسة كينزية، تقوم سياسة الدعم الحكومي في جانب الحماية الاجتماعية، إلا أنها تضر بالقطاع الاقتصادي الخاص، ولا تعمل وفق النظرية الكينزية التي تعتمد على الانفاق الحكومي لاحداث نمو اقتصادي من خلال آلية المضاعف والمعجل.
2. عدم مرونة الجهاز الانتاجي تجعل من سياسة الدعم الحكومي ذات تأثير مباشر على جانب الحماية الاجتماعية فقط، ولا تتعداها إلى القطاع الاقتصادي.
3. سياسة الدعم الحكومي ذات خلفية تاريخية منذ بيان أول نوفمبر، باعتباره الوثيقة المؤسسة للدولة الجزائرية القائمة على الحماية الاجتماعية بغض النظر عن الايديولوجية التي يتبعها النظام السياسي (إشتراكية، رأسمالية...الخ).
4. تقوم الاستراتيجية التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي في كل مخططاتها التنموية على الحماية الاجتماعية، بهدف مكافحة الفقر، لذلك فهي تركز على التحويلات الاجتماعية وسياسة الدعم المباشر للسلع والخدمات ولكل القطاعات، دون أن تتجه لتعديل الأجور.

الإحالات والمراجع:

1. البشير، ع. (2019). سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، (02) 05، p. 62.
2. حسن، د. ف. (2023). سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري. مستغانم، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم.
3. فطوم، ح. (2023). مستقبل التحويلات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة " 2018 - 2009 محاولة إصلاح سياسة الدعم الحكومي. 3مجلة العلوم الإنسانية، (01) 23، p. 62.
4. قدار، م. (2020). إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035. جامعة الجزائر. 03.
5. محمد، ه. ب. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2019 - 2001، . مجلة كلية السياسة والاقتصاد. 52، p. (05)
6. وآخرون، ب. ن. (2023).، مداخللة بعنوان "سياسة الدعم الحكومي بين اطاره النظري واتجاهات إصلاحاته في الجزائر". الملتقى الوطني الموسوم بـ "إصلاح نظام الدعم في الجزائر بالإشارة لتجارب دولية ناجحة - دراسة تحليلية استشرافية"-، المقام بجامعة المدية، يوم 14 ديسمبر 2023. بجامعة المدية.
7. وآخرون، ز. أ. (2022). واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي واجتماعي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. 77، p. (01) 13،
8. وآخرون، م. ح. (2023). واقع الدعم الحكومي في الجزائر. الملتقى الوطني حول: إصلاح نظام الدعم في الجزائر بالإشارة لتجارب دولية ناجحة-دراسة تحليلية استشرافية. (10) p.،
9. وهيبة، ب. د. (2017). سياسات دعم الطاقة في الدول العربية - بين ضرورة الإصلاح وتحديات. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 28، p. (16) 13،
10. صالح، ن. (2014). أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الحماسي على النمو الاقتصادي. 2001 - 2014 مداخللة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو ال. (11) p.،